جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم علم الاجتماع

سنة أولى ماستر علم الاجتماع الانحراف والجريمة

مقياس: نظريات الجريمة والانحراف

الأستاذ: بوزار يوسف

1- تعريف النظرية:

تعتبر النظرية بمثابة الإطار الفكري التصوري الذي يجمع الحقائق والمعرفة والنتائج التي يتوصل إليها الباحثون، ومن ثم تتجلى خاصية النظرية بأنها تقوم بتجميع هذه الحقائق بصورة سهلة، يمكن إعادة دراستها وتحليلها، وأخيرا تتصف بخاصية كون صياغة النظريات لا تكون صياغة جامدة بقدر ما تتسم بالمرونة والتجديد.

وللنظرية السوسيوجية مجموعة من الوظائف التي تؤديها لخدمة الباحثين والبحث العلمي، حيث تقوم بتحديد أنواع البيانات، وتقديم إطار تصوري يقوم بتنظيم وتصنيف الظواهر المدروسة، وتساعد على التنبؤ، وتقوم كذلك بتوجيه عملية البحث الاجتماعي، وهي مصدر رئيسي لصياغة الفرضيات، وأحد مكونات الإطار المرجعي لتفسير نتائج البحوث والدراسات.

2- تعريف الانحراف

_ السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي.

_ سلوك ينتهك القواعد المعيارية، التفاهم، أو توقعات الأنظمة الاجتماعية.

_ السلوك الخارج عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي يقرها النظام الاجتماعي أو التي تقرها جماعة ما.

3- تعريف الجريمة:

_ الجريمة هي خروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده.

_ الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعله يعرض صاحبة لعقوبة وفق ما ينص عليه القانون الوضعي، حيث أنه لا جريمة ولا عقوبة بدون نص قانوني.

المشرع الجزائري في هذا السياق يحدد ثلاث مستويات للسلوك الخارج عن القانون والتي يقر بموجبها عقوبات وهي(المخالفات، الجنح، الجرائم).

ملاحظة: تجدر الاشارة الى مجموعة من النقاط وهي.

_ الانحراف أشمل من الجريمة، بحيث أن كل جريمة تعد انحراف، في حين أنه ليس كل انحراف يعد جريمة.

_ السلوكيات الاجرامية يحددها القانون الوضعي ويحدد العقوبات المقررة لها وفق نصوص قانونية، في حين السلوكيات الانحرافية تحددها الجماعة داخل المجتمع وهي السلوكيات التي تستهجنها الجماعة وترفضها، وما يمكن اعتباره سلوك انحرافي في نظر جماعة معين ينظر إليه أنه سلوك عادي في نظر جماعة أخرى.

مثال على ذلك: خروج المرأة للعمل، دخولها إلى المنزل في وقت متأخر، لباسها خارج المنزل، عملها في بعض القطاعات كالشرطة والدرك.....

مثال: ينظر أفراد المجتمع الجزائري إلى ظاهرة تدخين الفتاة على أنه سلوك منحرف، وكذلك تدخين الأطفال في حين أن تدخين الذكور البالغين سلوك مقبول اجتماعيا وغير مستهجن، ورغم ان تدخين الفتاة سلوك منحرف في نظر أفراد المجتمع الجزائري إلا أنه لا يوجد نص قانوني يمنع ذلك.

في حين أن جريمة السرقة أو القتل ... هناك اجماع على أنها سلوك يجب أن يعاقب عليه مرتكبه وفق القانون الوضعي.

4- تعريف علم الاجتماع الجريمة والانحراف.

علم الاجتماع الجريمة والانحراف هو أحد تخصصات علم الاجتماع الذي ظهر منذ منتصف القرن التاسع عشر على يد مجموعة من علماء الإجرام مثل أنريكو فيري، كيتليه، لاكساني وغيرهم، ويدرس هذا التخصص الجريمة والانحراف من الناحية الاجتماعية، بمعنى يوضح العلاقة الموجودة بين ظاهرة الجريمة وبين الظروف الاجتماعية التي تدفع بالفراد إلى ارتكاب الجريمة وإتيان سلوك مناف للقواعد العرفية التي يسير عليها المجتمع.

إن علم الاجتماع الانحراف والجريمة يتخذ موضوع دراسته كل من الانحراف والجريمة، ويخضع إلى المنهجية المتبعة في الدراسة السوسيولوجية انطلاقا من شيئية الظاهرة الإجرامية، وإمكانية إخضاعها للمنهج التجريبي بكل مقوماتها، للوصول إلى قدرة التنبؤ بمستقبلها، أي بحجمها ومدى تكرارها وحدوثها، ما يمكن أن ينتج من مخاطر وراء حدوثها وانتشارها.

إن علم الاجتماع الانحراف والجريمة يهدف إلى معرفة أسباب ودوافع الجريمة، وتحديد الأثار السلبية التي تتركها الجريمة على الفرد والمجتمع ككل، ويهدف إلى تنوير رأي المشرعين عند صياغتهم لنصوص القانونية التي يعاقب بموجبها المجرمين، والتي يكون الهدف منها إصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بحيث يكونون اشخاص أسوياء وفاعلين إيجابيين في المجتمع.

النظرية اللامعيارية إيميل دوركايم

تمثل "اللامعيارية" الفكرة المحورية في نظرية دوركايم، فقد استخدمها كأداة لتحليل الانحراف والجريمة، ولفهم السلوك الانساني بوجه عام، وتشير اللامعيارية إلى حالة اضطراب تصيب النظام، أو حالة من انعدام الانتظام أو التسيب، تنجم عن أزمات اقتصادية أو أسرية، وفي نفس الوقت تؤدي الى الانحراف، كما تشير اللامعيارية الى حالة تكون فيها العلاقات بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض.

ويرى دوركايم أن اللأنوميا (اللامعيارية) هي حالة تكون فيها المعايير غير قادرة على ضبط وتنظيم سلوك الأفراد أين تصاب بالاضطرابات أو عدم القدرة على القيام بوظائفها، كما ينظر الى التغير الاجتماعي باعتباره سببا للامعيارية، ومنطلقا أساسيا لكل الأزمات في المجتمع ومدمرا للنظام.

تعد هذه النظرية إحدى النظريات المفسرة للجريمة حيث يرى دوركايم أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية طبيعية في المجتمع، فلا يخلوا واقع اجتماعي منها، وتتصبح حالة مرضية تستوجب الدراسة في حالة ما إذا زادت نسبة الجريمة عن المستوى المعهود في المجتمع.

كما يرى دوركايم أن للأفراد حاجات وطموحات متزايدة، ولذلك لا بد من وجود تنظيم اجتماعي يعمل على تنظيم سلوك الفرد، كما يشير إلى أن حالة الأنوميا تنتج عن تعارض بين الطموحات الانسانية وقدرة الفرد على تحقيق تلك الطموحات.

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه دوركايم يشكل جهازا خاصا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع، وحين يختل هذا الجهاز يضطرب في تأدية وظيفته الضابطة، ومنه ينطلق الأفراد وراء أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة لتحقيقها، ولذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم الانتظام، حيث تغيب السوية الاجتماعية، ويحل محله الشذوذ والانحراف.

وبشكل عام يرجع دوركايم الانحراف والجريمة الى اللامعيارية واختلال السلوك الانساني، وفقدان التكافل الاجتماعي، واضطراب القيم المنظمة للحياة ففي نظره هناك خمس عوامل تؤدي الى حدوث اللامعيارية وتتمثل في فقدان السيطرة نتيجة غياب الإرادة القادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي، وفقدان المعنى وغياب الهدف الموجه للحياة، وفقدان المعايير الواضحة الي توجه سلوك الفرد، بالإضافة الاغتراب الاجتماعي أي الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا، والاغتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته مما يؤدي الى الانسحاب والعصيان.

وأشار دوركايم إلى مجالات اللامعيارية الثلاث وهي المجال الاقتصادي بوجه عام، ومجال الأسرة والحياة الزوجية، وأخيرا مجال تقسيم العمل.

1_ اللامعيارية الاقتصادية:

قام دوركايم بصياغة قضية عامة تعبر عن وجود علاقة بين الأزمات الاقتصادية إحدى صور الإنحراف، عندما أشار إلى أن "الأزمات الاقتصادية لها تأثير واضح ومتفاقم على الميل إلى الانتحار"، وحاول تأكيد صحة هذه القضية بواسطة الرجوع إلى العديد من الأمثلة الأمبريقية أو الحالات الواقعية التي يمكن ذكر بعضها في هذا الصدد، فقد وقعت الأزمة المالية في "فيينا" (النمسا) عام 1873 وبلغت ذروتها عام 1874، وصاحب ذلك ارتفاع في عدد حالات الانتحار، فبعد كان عدد هذه الحالات يقدر بحوالي 141 حالة عام 1872، ارتفع الى 153 عام 1873 ، ثم الى 616 عام 1874، وقد وقعت أزمة مشابهة في "فرانكفورت" وأدت الى نفس النتائج.

ويرى دوركايم أنه كلما فقدت المعايير التقليدية سلطتها، تصبح الشهوات مسيطرة وغير قابلة لأن تكون محل سيطرة، ومن ثم فإن حالة انعدام الانتظام أو اللامعيارية تصل الى ذروتها بواسطة تلك الأهواء التي أصبحت أقل امتثالا، في وقت تحتاج أن تكون فيه أكثر انضباط، وهنا ينمو الصراع في صورته الأكثر عنفا وضراوة، وتشتد المنافسة وتكون أعمق.

ومنه نفهم أن كل الأزمات الاقتصادية الحادة تعد من الأسباب المباشرة في حدوث اللامعيارية، وضعف نظام القيم والمعايير وتراجعه، بالإضافة الى هشاشة الضبط الاجتماعي، وهيمنة الأهواء والشهوات والطموحات وتصادمها مع الواقع أي الحواجز المتنوعة، وهذا ما يتسبب في حدوث السلوكيات الاجرامية والانحرافية.

كما يشير دوركايم الى مسألة هامة وهي أنه ليست فقط الازمات تؤدي الى الانحراف، فكذلك الانتقال الى حالة العيش في الرخاء والرفاهية يؤدي الى نفس النتيجة، وعليه فكل اضطراب في التوازن هو سبب في حدوث الانحراف حتى ولو كان يحقق الرفاهية لنتوصل الى نتيجة مفادها أن الجريمة تحدث كلما استدعت الضرورة لإعادة النظام.

نفس الشيء حدث في الجزائر حلال مرحلة التحول الاقتصادي والسياسي وهذا بالانتقال من الاشتراكية الى النظام الرأسمالي حيث فتحت الأبواب على مصراعيها، وزالت القيود أمام مجمل أشكال الكسب، فحلت الفوضى وتراجعت القيم التقليدية، وانقلب سلم القيم، فكانت النتائج انتشار الفساد الأخلاقي، السياسي والاقتصادي، ونمو الجرائم بمختلف أشكالها وأنواعها.

2_ اللامعيارية الأسرية أو الزواجية:

أشار دوركايم الى أن اللامعيارية الاقتصادية ليست هي اللامعيارية الوحيدة التي يمكن أن تؤدي الى الانتحار، فالانتحار الذي يحدث عن أزمات الترمل ينجم عن اللامعيارية الأسرية وهي التي ترتبط بوفاة الزوج أو الزوجة، وتعتبر كارثة أسرية تؤثر على الطرف الذي لازال على قيد الحياة، فيعجز عن التوافق مع الموقف الجديد الذي يجد ذاته فيه، وبالتالي يكون أقل مقاومة للإنتحار، حيث توصل أن عدد حالات الانتحار في أوروبا يتغير تبعا لتغير عدد خلات الطلاق والانفصال، وأن هناك تواز في عدد خالات الانتحار وعدد حالات الطلاق.

3_ اللامعيارية في تقسيم العمل:

تناول دوركايم اللامعيارية في مجال تقسيم العمل كما أنه عمل على التمييز بين ثلاثة أنواع

أولها تقسيم العمل الذي يراعي القدرات والكفاءات، وهنا نجد الشخص المناسب في المكان المناسب

ثانيا تقسيم العمل الذي لا ينتج تضامنا وتكافلا بين أعضاء المؤسسة، هنا نجد انعدام وضعف الاحساس بالمشاركة بين العمال، كما نجد تقسيم العمل الذي يمتاز بفقدان التكافل بين الوظائف داخل النسق الاجتماعي، والذي نجده في حالة الأزمات الاقتصادية، وهنا تظهر اللامعيارية في تقسيم العمل.

كما أشار دوركايم الى قضية هامة وهي حالة التخصص في المهن والوظائف الذي ينتج عنه الصراع، مثاله في ذلك صراع المؤسسات الصناعية التي تقوم بإنتاج نفس المادة، ما يدفعهم الى التلاعب والتحايل في مكونات قصد خفض الأسعار.

تقييم للنظرية اللامعيارية عند دوركايم.

_ منذ نشر دراسة الانتحار ظهرت عدة بحوث تعارض منهجية دوركايم، ولاسيما استخدامه الاحصائيات الرسمية ورفضه المؤثرات غير الاجتماعية في الانتحار، وإصراره على تصنيف جميع أنواع الانتحار بعضها مع بعض.

_ العديد من الدراسات جاءت لتفند مزاعم دوركايم حول ما أسماه باللامعيارية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي _الانتحار_ وإهماله للعديد من أشكال الانحراف.

_ كذلك نجد أن دوركايم جاء لتأسيس علم الاجتماع وأغفل شروط التأسيس لأي علم تكون في الاعتماد على المقاربة المتعددة الأبعاد، بمعنى عدم الاعتماد في التفسير على عامل واحد، وتطبيق مبدأ العوامل المتعددة المتداخلة والمتضامنة فيما بينها، وهذا ما لم يقم به دوركايم.

_ أعطى للجريمة الطابع "الطبيعي_ العادي" وحسب تفسيراته لها لا داعي لردع ومحاسبة الجاني، وهنا نجده قد عطل دور علم العقاب، والمؤسسات العقابية لمكافحة الجريمة، ولم يقدم البديل فيما يخص التعامل مع الجريمة.

لكن رغم هذ الملاحظات إلا أن "دوركايم" يبقى الرائد والمؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع الربي، وهذا بفضل إسهاماته العديدة في حقل النظرية الاجتماعية، وغزارة عطائه في علم الاجتماع، وهنا نشير الى دور دوركايم في فهم السلوك الاجرامي بتعريفه للجريمة إذ يقول:" الجريمة ظاهرة طبيعية يجب قبولها على أنها تعبر له وظيفته، فهي موجودة في جميع المجتمعات في كل الأزمنة، لكنها تصير ظاهرة مرضية غير عادية فقط عندما ترتفع أو تنخفض عن المتوسط أو المعدل، ولا يمكن اعتبارها مرضية حينما لا تؤثر سلبا في المهام الوظيفية للمجتمع، حيث أن الجريمة ليست عرضية وإنما هي من صفات المجتمع وتركيبه وثقافته، فالفرد يعتبر جزء من المجتمع لذلك فإن جنوحه وخروجه عن قواعد السلوك الجماعية لا يمثل ظاهرة مرضية شخصية، وإنما يعتبر ذلك ناشئا عن المجتمع مباشرة، وعما يتصف به من

خصائص، لذلك فإذا كانت الجريمة لازمة ولا تخرج عن المعدل المتوسط للمجتمع فإنها عادية وطبيعية، بل وتعتبر علامة صحة المجتمع وسلامة نظمه ومؤسساته"

النظرية اللامعيارية عند "روبيت ميرتون"

طور" ميرتون" مفهوم الأنوميا عندما عرفه أنه حالة اجتماعية تتصف بالتناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها لتحقيق هذه الأهداف.

وبالتالي الجريمة حسب" ميرتون" تحدث عندما لا يستطيع الأفراد تحقيق احتياجاتهم وطموحاتهم عن طريق السبل المشروعة التي تحددها ثقافة المجتمع، فيضطر الفرد إلى تحقيق أهدافهم عن طريق السبل غير المشروعة، وهذا راجع حسب "ميرتون" أن المجتمع يتكون من أفراد مُختلفين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وامكاناتهم الشيء الذي يجعلهم أيضا مختلفين في بلوغ أهدافهم.

فكلما كان أفراد المجتمع يتقبلون الأهداف والوسائل المعترف بها اجتماعيا فإن سلوكهم النهائي يكون متوافق مع القانون، وفي المقابل يكون سلوكهم غير متوافق مع القانون في حالة كانت الأهداف أو الوسائل محل للرفض أو محل لعدم استطاعتهم الوصول اليها.

كما يحدد "ميرتون" اختلاف ردود الأفعال الأفراد اتجاه هذه الأهداف والوسائل المشروعة إلى خمسة أنماط وهي:

الإمتثاليون: يقبلون كلا من القيم والأساليب المتبعة لتحقيقها وتندرج أغلبية الناس في هذه الفئة.

المبتكرون: وهم المبدعون يستخدمون الوسائل المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى الأهداف ويدخل في هذا النوع المجرمين الذين يكتسبون ثروة عبر الأنشطة غير الشرعية.

الطقوسيون: يلتزمون بالقواعد بحد ذاتها دون أن تأخذ بعين الاعتبار المرامي والغايات، وهي حالة من الانحراف غير المعيب، يميل أصحاب هذه الفئة إل التمسك بالإجراءات الروتينية والطقوس حتى ولو لم تقودهم إلى التقدم في حياتهم المهنية.

الانسحابيون: هم من تخلوا عن المنافسة والتطلع إلى الأمام فرفضوا القيم والوسائل المتفق عليها، وهم يمثلون غالبا الأفراد الذين يتعاطون المخدرات.

المتمردون: يرفضون كلا من القيم والوسائل ويعملون على إيجاد بدائل جديدة ويُعيدون تصور النظام الاجتماعي، ويدخلون في عداد هذه الفئة أفراد الجماعات السياسية.

وعليه يمكن تناول الجريمة من منظور" روبرت مرتون " على أنها محصلة نتاج البيئة التي يتعامل معها الأفراد، وعليه السلوك الإجرامي لا يحدث بسبب بواعث ودوافع فردية للخروج عن الضبط الاجتماعي،

ولكنها عل العكس من ذلك، فتشكُل الجنوح الاجتماعي هو نتاج التفاعل بين كلا من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع".

كما عدل مفهوم **الضياع** والذي يعني به الضغوطات التي تفرض على السلوكيات حينما تتعارض المعايير والقيم الاجتماعية المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي، فتنتج الجريمة والتي هي استجابة طبيعية للأوضاع التي يعيشها الفرد.

فحالات الفقر وانعدام فرص العمل تدفع الأفراد إلى السرقة وتعاطي المخدرات لتناسي الواقع المرير.

كما ميز "ميرتون" بين نوعين من الانحراف وهما المعيب وغير المعيب، فالأول هو خرق النظام الاخلاقي وهو ما يتعارض مع القانون الجنائي، أما الثاني هو خروج عن القيم والقواعد ولكنه لا يتناف مع قانون الجنائي.

من هنا يفرق بين نوعين من المنحرفين المنشق وهو الذي يجهر بخروجه عن النظام الاخلاقي، والمنحرف الضال هو الذي ينكر ويكتم خروجه عن النظام.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن نظرية" ميرتون" عالجت موضوع الجريمة أو السلوك الجنائي وهي نظرية عامة فهي ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع مثل التعليم والعمل وجمع المال، فميرتون يرى أن الهدف الأسمى في المجتمع الأمريكي هو **المال** ، وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيمة هو سلوك منحرف، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، تظهر مرحلة الأنوميا.

وفي ذلك يقول ميرتون " إن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هي التي تسبب اللامعيارية"، وهكذا نجد ميرتون مختلفا عن دوركايم في تفسيره للانحراف إلى حد ما ففي حين يرى دوركايم أن الإنسان لديه رغبات غير محدودة بشكل طبيعي وهو يتوق لتحقيقها وبالتالي لابد من ضبطه اجتماعيا، نجد ميرتون يرى أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطا متباينة على الأفراد تبعا للبناء الاجتماعي، وبما أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة أيضا فلابد أن يتكيفوا أو ينسحبوا بشكل مختلف، أما فيما يتعلق بالرغبات التي تحدث عنها دوركايم فنجد ميرتون يرى أنها ذات منشأ اجتماعي.

كذلك يجب الإشارة هنا إلى: أولا أن الوسائل المشروعة التي تكلم عنها روبيرت ميرتون ليست بالضرورة هي الوحيدة لتحقيق أهداف المجتمع، فهناك دائما وسائل غير مشروعة وقد تكون متوفرة وأكثر فعالية، وثانيا أن الكثيرين ممن تحدثوا عن ميرتون وكتبوا عنه استخدمه مثاله عن المال كهدف أسمى في المجتمع الأمريكي، ولكن ميرتون استخدمه كمثال فقط على النجاح.

ومما يدعم هذا القول إن المجتمع الأمريكي ليس مجتمعا متجانسا، وهناك طبقات وشرائح اجتماعية قد ترى النجاح في أمور أخرى كثيرة غير جمع المال، ولكن كما يقول ميرتون نفسه، إن التأكيد على النجاح

بمعنى بلوغ الأهداف وتحقيقها يستجيب له الناس بطرق مختلفة تبعا لضغوط البناء الاجتماعي كما أسلفنا عنه.

بعد هذا العرض السريع لأطروحات ميرتون حول مسألة الجريمة والانحراف نحاول أن نقدم هذه الأفكار في شكل نقاط:

يعود سبب إقبال بعض الأفراد على السلوك الإجرامي إلى عدم القدرة على التكيف مع الضغوطات التي تفرزها الثقافة السائدة داخل المجتمع.

كذلك إلى تصادم الرغبات الفردية والغرائز والنزوات مع الثقافة.

الرغبات والغرائز المتطلب تحقيقها وإشباعها هي في الحقيقة غير طبيعية، بل هي في أغلبها إغراءات وليدة الثقافة (وهنا نجده يتكلم عن الثقافة الأمريكية الرأسمالية)

كما أن للتركيبة الاجتماعية للمجتمع دخل في دفع بعض الأفراد إلى الطرق غير الشرعية لتحقيق رغباتهم، وهنا نجده يعطي أمثلة عن الطبقة الدنيا بالخصوص التي تجد العراقيل والحواجز في طريقها عند سعيها في تلبية هذه الرغبات مما يدفعها إلى الانحراف والجريمة.

يحاول ميرتون تفسير الجريمة والجنوح عن طريق إتباع منهج تحليلي في تحديد وفرز مصادرها الاجتماعية والثقافية، ويعتبر أنه من أولى أولويات أهدافه اكتشاف الوسيلة التي يتم بها قيام بعض أنماط المجتمعات بوضع الضغوطات والعراقيل أمام بعض الأفراد والجماعات، مما يحثهم ويحفزهم على إتباع أنماط السلوك غير السوية، والعزوف عن غيرها من الأنماط المقررة اجتماعيا، وتقول فرضية ميرتون بأنه لو أمكن فصل عدد من المجموعات والفئات التي تتعرض إلى مثل هذه الضغوط في مجتمع ما، لأمكن

بذلك توقع انحراف نسبة كبيرة من أعضاءها، ويضيف بأن ذلك لا يرجع إلى كون هؤلاء مصابين بنوعية وميول حيوية غريزية خاصة بهم، ولكنهم إنما يرتكبون الجرائم والمخالفات كردود فعل(عادية وطبيعية) للظروف الاجتماعية التي يجدون أنفسهم فيها.

وحول اللامعيارية التي تصيب المجتمع نجد أن ميرتون يرجع هذا إلى التأكيد أولا وقبل كل شيء على تحقيق الأهداف من طرف الأفراد على حساب الوسائل، وعليه فالتفكير أولا على تحقيق الأهداف دون النظر في طبيعة الوسائل تكون نتائجه المساس بالمجتمع بثقافته والتوافق الموجود فيه، وهذا ما يؤدي إلى حالة التفكك والتصدع في البناء والنظم الاجتماعية، ومنه ويسقط المجتمع في حالة من اللامعيارية ومعها تنتشر مظاهر وصور الجريمة والانحراف، وهذا تطابقا مع التعريف الذي أعطاه ميرتون حول الجريمة، إذ

قال" يمكن تفسير السلوك الإجرامي من وجهة النظر الاجتماعية، على أنه ظاهرة من ظواهر الانفصال وعدم الترابط والوفاق بين مجموعة الغايات والأهداف التي تحددها الجماعة حسبما تمليه الثقافة السائدة،

وبين الوسائل (المعايير والقواعد) التي ينص عليها ويقرها التنظيم الاجتماعي والبنية الاجتماعية لتحقيق هذه الغايات وبلوغ هذه الأهداف".

من خلال ما ذكر أعلاه يمكن تصنيف المجتمعات البشرية إلى نوعين:

النوع الأول: ويشمل المجتمعات التقليدية التي تؤكد ثقافتها على الأهداف وتنص بنيتها على الوسائل في ذات الوقت.

النوع الثاني: يتمثل في المجتمعات الصناعية(المتطورة والحديثة)، التي حين تؤكد على الأهداف فإنها لا تؤكد على الوسائل بالدرجة نفسها.

يشير ميرتون إلى أن الجنوح يمثل علاقة الفرد بمجتمعه وما يتخذه من مواقف اتجاهه، أو أنه يعتمد بالدرجة الأولى على تكيف الفرد مع الوسائل التي يفرضها المجتمع لتحقيق الأهداف والغايات المطلوبة أو المرغوبة اجتماعيا، ويتم التوافق(السلبي أو الايجابي)، والتكيف مع المعطيات الاجتماعية هذه من خلال اختيار واحد من خمسة مواقف أو بدائل وهي: التقيد والالتزام، التجديد والابتكار، الطقوس، الاغتراب، الثورة.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار الفرد لأي من هذه المواقف والبدائل قد لا يكون بصفة مستمرة، وإنما بناء على الظروف والأحوال، أي بمعنى إمكانية الانتقال من موقف إلى آخر، وتعديل الأدوار التي يقوم بها الفرد من خلال مختلف مراحل تعايشه في مجتمعه، وبذلك فإن هذه المواقف قد لا تشير إلى أي نوع من أنواع الشخصية.